

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بالوادي  
معهد التاريخ

الملتقى الوطني الثاني حول:

مساهمات المغرب الأوسط الحضارية  
بين القرنين الثاني والعاشر الهجريين  
يومي 12 و13 جانفي 2009

أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي المسيلي الطرابلسي التلمساني المالكي

وكتابه " الأموال "

مساهمة مغربية في التنظير للمالية العامة وإصلاحها .

مداخلة من تقديم: أ/حياة عبيد

المركز الجامعي بالوادي

عنوان المداخلة :

أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي المسيلي الطرابلسي التلمساني المالكي وكتابه " الأموال "

مساهمة مغربية في التنظير للمالية العامة وإصلاحها .

تمهيد : جهود كبيرة وغاية في الدقة بذلها الفقهاء المسلمون منذ بداية عصر التدوين في التنظير للمالية العامة للدولة الإسلامية، وإيجاد الحلول العلمية الفنية الواقعية بغية تصحيح أوضاع معينة انحرفت عن مسارها الصحيح، وشدّ هذا الواقع إلى ما أوردته نصوص الشريعة الإسلامية وتنقيته من كثير من المظالم التي جرّت انتقادات الفقهاء وعدم رضاهم عن السياسة المالية للدولة .

أبو جعفر بن نصر الداودي من هؤلاء ، حمل بتأليفه كتاب الأموال راية هذا الإصلاح والتقويم ، وأكمل مسيرة علماء وفقهاء منظرين في هذا العلم أخذوا بعين الاعتبار مستجدات عصره ومشاكله المالية .

فمن هو أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي ، وما هي حقيقة ومكانة كتابه الأموال؟  
ولتوضيح ذلك كانت الخطة التالية :

المبحث الأول : : ترجمة أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي .

1- اسمه ونسبه وكنيته .

2- مولده ونشأته .

3- شيوخه .

4- تلاميذه

5- مذهبه الفقهي - الحديث عن المذهب المالكي

6- مؤلفاته .

7- فضله وثناء العلماء .

8- وفاته ومكان دفنه .

المبحث الثاني : كتابه الأموال

1- سيرة كتاب الأموال .

2- أهداف تأليفه .

3- ظروف تأليفه ( الدولة العبيدية وفلسفتها المالية ) .

4- موضوعات الكتاب .

5- منهج المؤلف في كتابه الأموال .

6- مقارنته مع كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام البصري خاصة وغيره من الكتب في الأموال

العامة .

## المبحث الأول : ترجمة أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي .

### 1- اسمه ونسبه وكنيته :

هو احمد بن نصر الداودي الأسدي الطرابلسي التلمساني ، من أئمة المالكية بالمغرب<sup>1</sup> وتتفق المصادر التي ترجمت له حول اسمه واسم أبيه وتتفق في إغفال من دون ذلك من أجداده ، ويحتمل أن يكون داود الذي ينتسب إليه المؤلف هو جده المباشر ولذا أغفلت المصادر ذكره عقب ذكر اسم الأب اكتفاء بهذه النسبة . أما " الأسدي " فيبدوا انتسابه لإحدى القبائل المسماة " بني أسد " العربية إما أصلا ونسبا أو بالولاء . وهو أيضا " الطرابلسي " مستقرا و " التلمساني " وفاة ودفنا . وهو أيضا " المسيلي " أو " البسكري " ميلاد ونشأة على ما تثبته بعض المصادر .

- أما كنيته فهي أبو جعفر ، وقد اتفقت كلمة المترجمين حول كنيته إلا أن الزركلي في الأعلام شذ وكناه بأبي حفص وهو غير صحيح<sup>2</sup> .

وقد يقع الخلط بينه وبين أحمد بن نصر الهواري أبو جعفر (ت319هـ) للتشابه الكبير بينهما ، وقد نبه إلى ذلك صاحب شجرة النور فعمد إلى التعقيب على ترجمة أحمد بن نصر الهواري بقوله «وفي المالكيين من يشبهه ، وهو أحمد بن نصر الداودي»<sup>3</sup> .

### 2- مولده ونشأته :

ترجم القاضي عياض في ترتيب مداركه للداودي قائلاً بعد أن ذكر اسمه : « ... أصله من المسيلة ، وقيل من بسكرة ، كان بطرابلس ... »<sup>4</sup>

هذه هي عبارة القاضي عياض التي اعتمد عليها أكثر المترجمين عند الحديث عن الداودي ، ولم يتحدث احدهم عن سنة ميلاده ولا عن نشأته .

ولا يستغرب صمت المترجمين ، فقد أهملت كتب التراجم الكلام عن نشأة كثير من العلماء وعذرهم في ذلك أن نشأة العالم تتمثل في تلقيه العلم .

وبالنسبة للداودي فالسكوت عن الحديث عن نشأته يد لنا على أنها كانت نشأة عادية كبقية أقرانه من أبناء عصره ، حيث كانت النشأة تعتمد في الجملة على حفظ القرآن وطرفاً من السنة النبوية واللغة وعلومها من نحو وصرف وبيان غيرها ، ودراسة بعض كتب الفقه المتعارف على تدريسها وتلقيها للناشئة .

وقد توسع في طلب العلم بعد ذلك فبدأ بدراسة الفقه المالكي حتى برع وأصبح من المجتهدين فيه أيضا ، كما درس علوم الحديث ونبغ فيها يدل على ذلك إقدامه المبكر على شرح صحيح البخاري في كتاب من تأليفه وهو "النصيحة " ودرس علم الكلام والتصوف تدل عليه عناوين كتبه كما سيأتي تفصيل ذلك .

### 2- شيوخه :

يعتني المترجمون عادة بنشأة العالم من خلال اعتنائهم بذكر شيوخه وبيان مكانتهم ومنزلتهم في عصرهم . وبالنسبة للداودي ، انتقل مترجموه من ذكر اسمه إلى ذكر تلاميذه ، ولم يذكروا له شيئا واحدا ، بل لقد وصف تحصيله بالعصامية ، وانه لم يتفقه في أكثر علمه على إمام مشهور<sup>5</sup> .

وهناك عدة احتمالات :

- 1- كان له شيوخ غير مشهورين فأخذ عنهم العلم الأول ثم استكمل مسيرته بنفسه .
  - 2- لم يرحل إلى القيروان للأخذ عن المشاهير في ذلك الوقت واعتمد على نفسه وعلى كتبه ، لذا لم تحفظ أسماء شيوخه كغيره .
  - 3- أهمل ذكر شيوخه عمدا لغضب علماء المغرب ؛ خاصة علماء القيروان عليه نظرا لمعارضته الشديدة لهم بصدد سكناهم القيروان في مملكة بني عبيد .
  - 4- الراجح أن في ذلك الوقت كان مشاهير العلماء والفقهاء في القيروان فلم يرحل إليها فكان باجتهاده وعصاميته شيئا لغيره .
- 4- تلاميذه :

تتلمذ على الإمام الداودي علماء كثر أجلاء مبرزون من بينهم

. أبو عبد الملك مروان بن علي البوني :<sup>6</sup>

هو مروان بن علي القطان ، أندلسي الأصل ، سكن بونة من بلاد افريقية أي عنابة حاليا بالقطر الجزائري ، وكان من الفقهاء المتقنين ، ألف في شرح الموطأ كتابا مشهورا حسنا ، رواه عنه الناس . وتفقه بأحمد بن نصر الداودي ، روى عنه حاتم الطرابلسي وأبو عمر بن الحذاء ، قال حاتم : كان رجلا فاضلا حافظا ، نافذا في الفقه والحديث ، أصله من قرطبة ، سمع معنا ، وكتب عنه تفسير الموطأ من تأليفه ، ولازم الداودي وغيره ، وقال أبو عمر ابن الحذاء : كان صالحا عفيفا عاقلا ، حسن اللسان رحمه الله<sup>7</sup>.

ونقل الشيخ عبد الرحمان الجيلاني أن البوني لازم الداودي خمس سنين وكان ذلك بعد أن استكمل البوني دراسته وسمع كبار العلماء مثل الأصيلي وأبي مطرق بن فطيس بقرطبة ، وابن القاسبي ، فأخذ البوني عن الداودي معظم تأليفه وما عنده من علم رواية ودراية<sup>8</sup>

وهذا مما يدل على مكانة الداودي بين علماء عصره وعند تلاميذه ، توفي البوني قبل 440 هـ .

. أبو بكر احمد بن عبد الله بن أبي زيد القيرواني :

ابن صاحب الرسالة . كان قاضيا في القيروان ومن أشهر فقهاؤها ، توفي بعد 450هـ<sup>9</sup> ولأبي بكر هذا أخ اسمه عمر ، ذكره القاضي عياض ، ويضيف القاضي عياض أن كتب أحمد بن نصر الداودي رويت عنهما ؛ ومما يفهم منه أن عمر ابن الشيخ ابن أبي زيد كان تلميذا أيضا للداودي.<sup>10</sup>

-أبو علي بن الوفاء من أهل سبتة:

ذكره القاضي عياض في جملة أشهر تلاميذ الداودي قائلا : « ... حمل عنه - أي عن الداودي - أبو عبد الله البوني ، وأبو بكر ابن الشيخ أبي محمد ابن أبي زيد رحمه الله ، وأبو علي بن الوفاء من أهل بلدنا وغيرهم ... »<sup>11</sup> ولم نجد معلومات أكثر حوله .

. ابن عبد البر أبو عمر:

هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي ، الفقيه الحافظ الإمام الذي حمل عن الداودي بالإجازة جميع مروياته ومؤلفاته ومنها شرح الموطأ ، وابن عبد البر هو حافظ المغرب كما كان الخطيب البغدادي

حافظ المشرق<sup>12</sup> ، ولد سنة 363 هـ وتوفي سنة 463 هـ ، وشهرته تغني عن التعريف به من مؤلفاته كتاب التمهيد ، والكافي في الفقه ، وجامع بيان العلم وفضله<sup>13</sup> .

وجاء في كتاب الصلة لابن بشكوال في ترجمته له :

« ... وكتب إليه من أهل المشرق أبو القاسم السفطي المكي ، وعبد الغني بن سعيد الحافظ وأحمد بن نصر الداودي ... »<sup>14</sup> .

وكذلك ما قاله ابن حجر في معجمه : « ... كتاب شرح الموطأ وكتاب شرح البخاري ؛ كلاهما تأليف أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي المالكي التلمساني ، أنبأنا بهما أبو علي الفاضلي عن أحمد بن أبي طالب عن جعفر بن علي عن محمد بن عبد الرحمان الحضرمي عن عبد الرحمان بن محمد بن عتاب عن يوسف بن عبد الله النمري ( ابن عبد البر ) عنه إجازة ... »<sup>15</sup>

**. الإمام ابن الفرضي :**

وهو الإمام الحافظ ، البارع الثقة ، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر القرطبي المشهور بابن القرطبي ، مصنف " تاريخ الأندلسيين " ولد سنة 351 هـ ، رحل إلى المشرق سنة 382 هـ فحج وأخذ عن شيوخ عدة ، منهم أبو محمد بن أبي زيد القيرواني وأحمد بن نصر الداودي .

قتله البربر سنة 403 هـ كهلا .

حدث عنه تلميذه أبو عمر بن عبد الله ، قال : كان فقيها حافظا ، عالما في جميع فنون العلم في الحديث والرجال ، أخذت معه عن أكثر شيوخه ، وكان حسن الصحبة والمعاشرة .<sup>16</sup>

**5- مذهبه الفقهي :**

كان أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي مالكا ، وصفه القاضي عياض بأنه من أئمة المالكية بالمغرب المتسعين في العلم ، ووصفه ابن فرحون في الديباج بأنه له حظ في الحديث والنظر ، ألف كتابه النامي في شرح الموطأ والنصيحة في شرح البخاري وهي من أولى الشروح في العالم الإسلامي وأولها على الإطلاق في المغرب ، ورجل مثل الداودي لا يكون مقلدا محضا ، بل كان يدرس أقوال المذهب ويعرضها على السنة المتمكن منها فيدقق ويمحص ويجتهد ويخالف إمامه في بعض اجتهاداته ومثال ذلك نذكر بعض المسائل الفقهية التي خالف فيها الداودي إمامه مالك :

**الأول :** كراء الأرض بما يخرج منها ، وهي ممنوعة عند مالك وأصحابه ، وأجازها الداودي والأصيلي ويحي بن يحي ، وهو مذهب ليث .

**الثانية :** قال ابن الحاجب في مختصره الفرعي : وكره مالك ستة أيام بعد يوم الفطر وأجاز صوم يوم الجمعة منفردا ، قال الداودي : لم يبلغه الحديث .

فقد خالف الداودي رأي إمامه واعتذر عنه بأن الحديث لم يبلغه<sup>17</sup>

**الثالثة :** جاء في تفسير القرطبي :

مسألة أن السلطان يضع على أهل بلد ما لا معلوما يأخذهم به ويؤدونه . هل عن قدر الخلاص من ذلك أن يفعل ؟ وهو إذا فعل أخذ البلد بتمام ما جعل عليهم ، فليل لا ، وهو قول المالكية ، وقيل : يبغى الخلاص ، وإليه ذهب أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي ، وقال لست آخذ بما روي عن سحنون<sup>18</sup>

**6- مؤلفاته :** <sup>19</sup>

صنف الداودي في علوم مختلفة ولكنه برز وأبدع في الفقه والحديث والنظام المالي والاقتصاد مما كان يدخل في الفقه سابقا .

. كتاب الواعي في الفقه : ذكره عياض وغيره ممن ترجم له ، وهو مفقود .

. كتاب النامي في شرح الموطأ : وهو كتاب ألفه في طرابلس وأملاه على تلاميذه هناك قبل سفره إلى تلمسان ، وهو لا يزال مخطوطا بخزانة القرويين بفاس ، وقد استفاد من هذا الشرح شراح الموطأ خاصته الزرقاني ، فقد نقل منه في مواضع عديدة ، وقد حمل عنه الكتابين الواعي والنامي تلميذه أبو عبد الملك مروان بن علي البوني .

. النصيحة في شرح البخاري : وهو من أوائل ما ألف في شرح صحيح البخاري وأول شرح مغربي للجامع الصحيح .

قال القسطلاني : بعد أن ذكر شرح الخطابي والتيمي ثم ذكر شرح الداودي : وهو (أي شرح الداودي ) ممن ينقل عنه ابن التين<sup>20</sup>

جاء في كشف الظنون « ... وأما الشروح فقد اعتنى الأئمة بشرح الجامع الصحيح قديما وحديثا ، فصنفوا له شروحا منها شرح الإمام الكبير أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي المتوفي سنة 338 هـ<sup>21</sup>. وهو شرح لطيف سماه أعلام السنن ، واعتنى الإمام محمد التيمي بشرح ما لم يذكره الخطابي مع التتبيه على أوامره ، وكذا أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي وهو ممن ينقل عنه ابن التين ...<sup>22</sup> »

ففي كلامه إشارة إلى أن شرح الداودي كان بعد شرح الخطابي .

قال ابن حجر في معجمه : « ... كتاب شرح الموطأ وكتاب شرح البخاري كلاهما تأليف أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي المالكي التلمساني أنبأنا بهما أبو علي الفاضلي عن أحمد بن أبي طالب عن جعفر بن علي عن محمد بن عبد الرحمان الحضرمي عن عبد الرحمان بن محمد بن عتاب عن يوسف بن عبد الله النمري (ابن عبد البر ) عنه إجازة...<sup>23</sup> »

وينقل ابن حجر - رحمه الله - كثيرا من شرح الداودي حتى لا يكاد يخلو باب من أبواب شرحه للبخاري من نقل عن الداودي ولكنه لا يرضى قوله إلا نادرا<sup>24</sup>. وهذا الشرح مفقود .

. كتاب الأموال : وهو من أوائل الكتب التي ألفت في موضوع المالية والاقتصاد ، وسنعرض بالتفصيل لهذا الكتاب في المبحث الثاني .

. كتاب الإيضاح في الرد على البكرية : وفي طبعتي المدارك : الفكرية ، وهو تصنيف ، وفي الديباج : القدرية ، وهو خطأ أيضا ، وهذا الكتاب ألفه الداودي في رده على الطائفة البكرية التي مثلها عبد الرحمان بن محمد بن

عبد الله البكري الذي ادعى رؤية الله في اليقظة . وقد اختلف في داودي أثر ابن أبي زيد القيرواني في الجدل حول إثبات كرامات الأولياء ، فكان هذا الكتاب أول كتاب في الأدب الصوفي بالمغرب الأوسط لم ينكر فيه الداودي كرامات الأولياء إلا أنه تبنى موقف ابن أبي زيد القيرواني في التشدد على التصوف المائل إلى الشعوذة<sup>25</sup> .

. كتاب البيان : ذكره القاضي عياض ، ونقله عنه غيره ، وهو كتاب مفقود<sup>26</sup>

. كتاب الأجوبة : ذكره العلمي في نوازله وسماه محقق كتاب الأموال رضا محمد سالم شحادة : كتاب الأسئلة

والأجوبة . وهو كتاب في الفقه لا يزال مخطوطا بجامع الزيتونة في تونس تحت رقم 10486<sup>27</sup>

. كتاب الأصول : ولعله في أصول المذهب المالكي<sup>28</sup> وقد ذكره القاضي عياض ونقله عنه الآخرون وهو مفقود

أيضا<sup>29</sup> .

. كتاب في تفسير القرآن الكريم : تداوله العلماء ونقلوا عنه<sup>30</sup> . ويذكر الشيخ عبد الرحمان الجيلاني أن العلامة

الولي الصالح عبد الرحمان الثعالبي في تفسيره " الجواهر الحسان " قد نقل عن تفسير الداودي كثيرا<sup>31</sup>

#### 7- فضله وثناء العلماء عليه :

وشح العلماء الداودي بأوصاف جليلة :

\* قال القاضي عياض في مداركه : «... من أئمة المالكة بالمغرب والمتسعين في العلم ، المجيدين للتأليف

...»<sup>32</sup>

\* وقال ابن فرحون صاحب الديباج : «... كان فقيها فاضلا مؤلفا مجيدا له حظ من اللسان والحديث والنظر...

»<sup>33</sup>

\* وصفه الإمام الذهبي بالفقيه<sup>34</sup>

\* عده ابن فرحون من علماء الطبقة السابعة في الديباج<sup>35</sup>

\* يلقب عند العلماء والمترجمين تارة بشيخ الإسلام وتارة بإمام العلماء ومرة بصدر الشريعة وهو أول من بلغ

درجة الاجتهاد من الجزائريين<sup>36</sup> .

\* قال عنه الحجوي الثعالبي : «...فقيه متقن فاضل ، مشارك في الحديث والنظر واللسان... »<sup>37</sup>

يذكر مصطفى حميدانو في مقالته «أضواء على المحدثين الجزائريين الذين خدموا صحيح الإمام البخاري»

أن الرواية الأكثر انتشارا في الجزائر والمغرب الإسلامي هي رواية الفريري وقد وصلت هذه الأخيرة إلى الجزائر

من طرق أهمها ثلاثة طرق من بينها طريق أبي جعفر احمد بن نصر الداودي المتوفي سنة 402هـ<sup>38</sup>

أما بقية المترجمين والعلماء فقد نقلوا ألفاظ القاضي عياض وابن فرحون في توشيحهم للداودي وبيان فضله

ومكانته العلمية بين العلماء والعامّة . ومن مجموع ذلك يتضح تقدير العلماء لجهود الداودي العلمية وثقتهم في

نقل ما ينقله من الروايات والأحاديث وإشارتهم إلى تنوع ثقافته ومشاركاته العلمية التي تشمل علوما مختلفة مما

دلّت عليه مؤلفاته السالفة الذكر .

#### 8-وفاته ومكان دفنه :

بعد حياة حافلة بالعلم والتعلم والتأليف والدفاع عن العقيدة والسنة رجع الداودي واستقر في تلمسان .

متى كان ذلك ؟ ولماذا رحل من طرابلس؟ ولماذا اختار تلمسان؟ أسئلة لا نملك الإجابة عنها سوى احتمالات متعددة .

وبعد مدة من الزمن لا يمكننا تحديدها توفي الداودي سنة 402هـ في تلمسان . ودفن بباب العقبة أو بالتحديد شرقي باب العقبة ، وكان معدودا في أولياء تلمسان المشهورين، ووجود قبره في هذا البلد كان مما يمتدح به قال المقري في نفح الطيب :

ومن بها أهل ذكاء وفطن  
في الربيع من الأقاليم قطن  
يكفيك أن الداودي بها دفن  
مع ضجيعه ابن غزلون الفطن<sup>39</sup>

## المبحث الثاني : كتاب الأموال

### 1-سيرة كتاب - الأموال-

كتب الداودي كتابه الأموال وهو في طرابلس وهناك أملاه على تلاميذه قبل أن يرحل إلى تلمسان ويعتبر الأموال كتابا في الاقتصاد والمالية وقد بدأت شهرته في عصرنا تغزو آفاق الباحثين والمتقنين ، حقق لأول مرة سنة 1988م من طرف رضا محمد سالم شحادة وطبع في الرباط ، مركز إحياء التراث المغربي وهو في 219صفحة.

ثم حقق مرة أخرى من طرف محمد حسن شلبي سنة 2001م في 338صفحة ، ونشرته دار الحامد ، عمان وحقق ثالثة من طرف الأستاذين . محمد أحمد سراج و د .علي جمعة محمد ، تحت إشراف مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ، وطبع طبعة ثانية سنة 2006م في دار السلام .مصر في 448 صفحة . وهناك بحوث أكاديمية عديدة تدول كلها حول الأموال للداودي ونظريته الاقتصادية والمالية من خلال كتابه .

### 2-ظروف تأليفه :

لا نتكلم عن ظروف المؤلف الخاصة سواء كانت النفسية أو العقلية أو الاجتماعية وإنما نتكلم عن المحيط السياسي والاجتماعي الذي أحاط بالمؤلف حين تأليفه لكتاب الأموال لنفهم جيدا دوافع التأليف وأهدافه عاش مؤلف الأموال الداودي في ظل الدولة العبيدية التي امتد سلطانها على كل المغرب الإسلامي أو ما يسمى بالشمال الإفريقي .

تشكلت معالم الدولة العبيدية الفكرية والعسكرية في المغرب الإسلامي على يد رجل يسمى أبو عبد الله الشيعي ، وكان داعيا من دعاة الإسماعيلية وهي طائفة تجعل الإمامة في إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وسميت بالإسماعيلية نسبة لإسماعيل وتسمى أيضا بالباطنية لعدة أساليب منها : باطنية عقيدتهم ووجوب كتمانها ، وقولهم إن للشريعة ظاهرا وباطنا ، وهما مختلفان في الحقيقة ، ولقولهم : إن حق تفسير النصوص الشرعية هو الإمام المستور إسماعيل بن جعفر .

وتطلق الإسماعيلية على نفسها لقب الفاطميين لإدعائها بأن نسبها ينتهي إلى السيدة فاطمة رضي الله عنها<sup>40</sup>



واستطاع أبو عبد الله الشيعي أن يكسب ثقة القبائل في المغرب الإسلامي وأن يبث فيهم دعوته الشيعية حتى ساندوه وأصبحوا أتباعه ، فاستولى على أهم المدن المغربية وانتصر على الأغلبية ودخل عاصمتهم القيروان سنة 296هـ .

وأعلن أبو عبد الله الشيعي بعد هذا الانتصار الحاسم على الأغلبية أن الإمام الحقيقي للمسلمين هو عبيد الله المهدي وأنه سيصل قريباً إلى بلاد المغرب ويظهر العدل والمساواة ولذلك أيضاً تسمى هذه الدولة بالدولة العبيدية نسبة إلى عبيد الله المهدي . و كثير من المؤرخين ينفون نسبتهم إلى آل البيت ومن هؤلاء ابن عذارى وابن تغري بردي وابن خلكان والسيوطي وبعضهم يؤيد النسبة كابن الأثير الجزري وابن خلدون والمقرئبي<sup>41</sup> .

نجح أبو عبد الله الشيعي في تثبيت دعائم الحكم في القيروان وأرسل إلى عبيد الله المهدي وابنه القاسم للمجيء إلى القيروان ، فلبيا دعوته ولكنهما وقعا في أسر بني مدرار أمراء سجلماسة ، واستطاع أبو عبد الله الشيعي سنة 297هـ أن يجهز جيشاً ضخماً حطم به دولة بني مدرار في المغرب الأقصى وخلص عبد الله المهدي وابنه من السجن ، وفي طريق العودة مر الجيش بتيهت وأزال دولة بني رستم في عام 297هـ فأصبح بذلك المغرب الأوسط إلى تلمسان دولة عبيدية<sup>42</sup>

خلص لعبيد الله وصفا له الملك فملك إفريقية كلها وبقيت بلاد المغرب الأوسط والأقصى وملك طرابلس وجزيرة جربة وصقلية<sup>43</sup> .

وبنى عبيد الله المهدي مدينة المهدية على ساحل البحر الأبيض المتوسط واتخذها عاصمة لملكه وآل الأمر من بعده لأبنة أبي القاسم محمد الذي واجه الكثير من الثورات الداخلية ، وقاد العديد من الغزوات الناجحة إلى أرض الروم ، وجاء ابنه المنصور إسماعيل الذي نجح في قمع ثورة صاحب الحمار أبي يزيد مخلد بن كيداد الخارجي الاباضي ، وانتصر عليه وصلبه على سور المهدية<sup>44</sup> وقد شارك في هذه الثورة الخارجية علماء أهل السنة المالكية . فقد رأى فقهاء القيروان وصلحائهم أن الخروج مع أبي يزيد متعين لكفر بني عبيد<sup>45</sup> .

وكان قمع هذه الثورة سبباً في توجيه المعز جيوشه للتوسع في نشر سلطان العبيديين في الشمال الإفريقي وفي مصر التي دخلها قائدة جوهر الصقلي في شعبان سنة 358هـ وبنى بها مدينة القاهرة ، وأسس فيها الأزهر سنة 359هـ قصداً إلى نشر المذهب الشيعي وتأييده كما توجهت جيوش المعز إلى صقلية<sup>46</sup> .

وقبل رحيلهم إلى مصر ولى العبيديون على المغرب بلكين بن زيري عاملاً لهم على البلاد ، وتوارث أبناؤه الحكم ، وفي عهد المعز بن باديس أظهر السنة ونبذ البدعة فجهر الناس بمعتقداتهم ، ثم قام المعز بتحريض من علماء السنة بقطع صلاته السياسية بالفاطميين العبيديين ، وأعلن مبايعته للخليفة العباسي القائم في بغداد سنة 435هـ<sup>47</sup> .

ودامت دولة الفاطميين 260 سنة ، منها 52 سنة بالمغرب و208 سنوات بمصر<sup>48</sup> .

## \*موقف العلماء من الدولة العبيدية :

حاول أبو عبد الله الشيعي أن يعتمد في نشر مذهبه بالدعاية والمناظرة لإقناع علماء أهل السنة والجماعة بذلك إلا أنه فشل في ذلك عندما أقاموا عليه حجة وعلى دعائه . ولذلك أضر أخو أبو عبد الله الشيعي (أبو العباس) أن يستخدم القوة لقلع مذهب أهل السنة والجماعة من عاصمة الشمال الإفريقي فمارس ضد علماء أهل السنة أصناف العنف والشدة والتعذيب ، وضربوا الفقهاء بالسياط ، وقطعوا ألسنة بعضهم وضربوا الرقاب .. وصلبوا الفقهاء ، وصادروا الأموال .. واشتد الصراع المذهبي فهز الدولة الوليدة ، فتدخل الداعية أبو عبد الله الشيعي ومنع المناظرة والمجادلة حسما للصراع<sup>49</sup>

وهكذا تكونت علاقة سيئة بين الدولة العبيدية والعلماء السنيين في المغرب . ويصور القاضي عياض هذه العلاقة بقوله: «...كان أهل السنة بالقيروان أيام بني عبيد في حالة شديدة من الاهتمام والشر ، كأنهم ذمة تجري عليهم في كثرة الأيام محن كثيرة . ولما أظهر بنو عبيد أمرهم ، ونصبوا حسينا الأعمى السباب لعنة الله عليه في الأسواق للسب بأسجاع لفتها ، يتوصل بها إلى سب النبي صلى الله عليه وسلم في ألفاظ حفظها .. وعلقت رؤوس الأكباش والحرر على أبواب الحوانيت ، عليها قرطيس معلقة مكتوب فيها أسماء الصحابة أشد الأمر على أهل السنة، فمن تكلم أو تحرك قتل ومثل به ...»<sup>50</sup> .

كانت المقاومة التي قادها علماء أهل السنة في الشمال الإفريقي ضد العبيديين شديدة ، إذ نابذوها العداة واقتنعوا الناس بان دولة العبيدي كفرية بعيدة عن الشريعة الإسلامية ، وترك الناس الصلاة خلف أمتهم ، وعمت فتاوي تكفيرهم وزندقتهم<sup>51</sup> . وقد اجمع علماء القيروان: أبو محمد بن أبي زيد ، وأبو الحسين القاسمي وأبو القاسم بن شلبون ، وأبو علي بن خلدون ، وأبو محمد الطبيقي وأبو بكر بن عذرة أن حال بني عبيد حال المرقدين والزنادقة<sup>52</sup>

## فما موقف الداودي من العبيديين؟

كان الداودي سنياً مناهضاً لدولة بني عبيد ، منتقداً من يشابهم ، وكان موقفه صريحاً بعيداً عن المجاملة والنفاق حتى انه أنكر على معاصريه من أهل القيروان سكانهم في مملكة بني عبيد وبفائهم بين أظهرهم وأنه كتب إليهم مرة بذلك فأجابوه بأن بقاءهم مع من هناك من عامة المسلمين تثبيت لهم على الإسلام وبقية صالحة للإيمان ، وأنهم لو خرجوا من إفريقية لتشيح من بقي فيها من العامة فرجحوا خير الشرين .

متى أنكر الداودي على علماء القيروان؟ ولماذا بالذات علماء القيروان إذ كان هو شخصياً مقيماً بطرابلس في ليبيا وكانت حكم العبيديين . لأن علماء القيروان لهم مكانة خاصة لدى بقية علماء المغرب الإسلامي فيقتدى بهم ؟ أم لأنهم في عاصمة مملكة بني عبيد وهي القيروان ويقاؤهم هناك يضيفي نوعاً من الشرعية على الدولة العبيدية فلا بد من المقاطعة والبراء المطلق ؟ كل ذلك أجوبته مجرد احتمالات والراجح أنّ للقيروان مكانة خاصة وبقاء العلماء فيها له مدلولات خاصة منها الظاهرة ومنها الباطنة، إذ لولا ذلك لكان ردّ علماء القيروان على الداودي : كيف تأمر بشيء وتأتي بمثله فكلنا سواسية في بقائنا تحت حكم العبيديين وفي مملكتهم ، يدل على ذلك أن الداودي لما كرر عليهم النكران أجابوه «أسكت لا شيخ لك» وهو رد غاضب جارح يدل على عدم امتلاك حجة مسكنة غيرها . ويلق القاضي عياض على ذلك: «... يشيرون بذلك إلى أنه لو كان له شيخ

يفقهه حقيقة الفقه لعلم أن بقاءهم مع من هناك من عامة المسلمين تثبت لهم على الإسلام وبقية صالحة للإيمان، وأنه لو خرج العلماء من إفريقية لما بقي فيها من السنة آلاف الآلاف ، فرجعوا خير الشرين ...»<sup>53</sup>.  
وقد أشاد كثير من الفقهاء بموقف فقهاء القيروان القائم على البقاء في القيروان ومقاومة الدولة العبيدية بالثبات على السنة والمذهب المالكي ونشره وتعليمه والتأليف فيه ، فهذا ابن ناجي يقول في كتابه معالم الإيمان: «... وجزى الله مشيخة القيروان، هذا يموت، وهذا يضرب، وهذا يسجن، وهم صابرون لا يفرون ، ولو فرّوا لكفرت العامة دفعة واحدة ...»<sup>54</sup>

ويرحل الداودي عن طرابلس إلى تلمسان، ولا نعرف سنة ذلك ولا أسبابه ، وقد يكون ذلك في آخر حياته وعند انتفاضة إفريقية على الدولة العبيدية مدة حكم الحاكم (388هـ - 411هـ) الذي غالى في كل أموره وأظهر مذهب أهل بيته حتى أنه ادعى أنه روح الله ، فكان شرّه مستطيرا، وتظاهراته بمخالفة الدين بيّنة واضحة<sup>55</sup> ، فيكون الداودي قد رحل إلى تلمسان مركز المتصوفة وعلماهم ربما لتعرضه لمضايقات سياسية أو لإعلانه عن رفضه لحكم العبيدين خاصة بعد جهرم بمخالفاتهم الدين واضطهادهم علماء السنّة ، فأثر تلمسان البعيدة عن عاصمة العبيدين الأولى وهي القيروان والثانية هي القاهرة .

والأكيد أنه ألف كتابه الأموال في طرابلس وأملاه على طلبته هناك قبل أن يرحل إلى تلمسان .

### 3 - أهداف تأليف الأموال :

لنفهم أهداف الداودي من كتابته للأموال لا بد أن نعرض للحديث ولو باقتضاب عن السياسة المالية للدولة الفاطمية ومن خلفته من آل زيري في المغرب الإسلامي، وذلك لتوضيح الرؤية أكثر ولتحديد الظروف العملية التي كانت ربما في ذهن الداودي عند ما كتب الأموال، وتعرضه لنقد الحكام وسياستهم المالية الظالمة ، مما يفيدنا في فهم الاصطلاحات التي نادى بها ، وأهمّها الحرص على الملكية الخاصة وعدم اعتداء الحكام عليها .  
1- احتاجت الدولة الناشئة في القرن الرابع والخامس الهجريين إلى أموال طائلة لسد نفقاتها الحربية والإنشائية مما أدى إلى تجاوزات عديدة للحدود الشرعية في توفير الموارد اللازمة.

2- كان اقتصاد المغرب الإسلامي - والمشرق أيضا - يقوم على زراعة الأراضي فيحتمل أن تكون الأراضي الزراعية هي موضوع التجاوز الحاصل آنذاك.

3- انشغل الفاطميون في المغرب بإنشاء قاعدة عسكرية قوية في الشمال الإفريقي للحفاظ على دولتهم من أهل البلاد ، وللدفاع عنها من الغزو الخارجي وللعمل على نشر مذهبهم في البلاد المجاورة للمغرب أملا في الوصول إلى مقر الخلافة بغداد ، ولم يكن هناك من سبيل لذلك إلا الاجتهاد في جمع الأموال، لهذا يقال: «... إن الفاطميين تفوقوا على البويهيين الذين اتبعوا أسوأ سياسة مالية عرفت في البلاد الإسلامية في تاريخها ...»<sup>56</sup>

4- تقوم السياسة المالية للفاطميين في أساسها النظري - فيما أعلن عنه الدعاة الفاطميون - على حق الإمام في أخذ أموال الناس وإدارتها على الوجه الذي يراه لتحقيق مجتمع الأخوة والاشتراكية ، وتغيّر هذا الهدف بعد قيام الدولة ، وتفرد الإمام بالحق في أخذ أموال الناس لإنفاقها في الأوجه التي يريدها .

5- لا ينحصر الخمس الواجب للإمام عند الفاطميين فيما يأخذه المسلمون من أيدي أعدائهم في ميدان الحرب وإنما يلزم إعطاء هذا الخمس من كل كسب يكسبه الإنسان .

6- قام الفاطميون في كثير من الأحيان بقتل الأغنياء من التجار لنهب أموالهم ، كما كانوا يقومون بغزو المدن والقرى لنهب أموال أهلها عند الشك في ولائهم .

7- يستنتج د.حسين مؤنس من نص لابن عذارى أن عبيد الله المهدي قد وضع يده على كل الأراضي الزراعية وفرض عليها الضرائب الباهظة التي أدت إلى إفلاس الكثيرين من زراعتها.<sup>57</sup>

8- أدت هذه السياسة الظالمة للفاطميين في مصادرة أموال الناس، ونهبها بالقوة وفرض الضرائب والقسوة في جمعها، وأخذ الناس بالشدة في ذلك إلى نهب ثروات المغرب واجتثاث أصول الخيرات والثروات .

9- لم تنته السياسة المالية الظالمة للفاطميين بانتقالهم إلى مصر سنة 361 هـ وتعيين بني زيري في المغرب لإدارة شؤون المغرب الإسلامي ، بل استمرت تلك السياسة المالية السيئة للفاطميين حتى في عهد بني زيري، يدل عليه ما سجله المقرئزي من إرسال أبي الفتوح بن يوسف زيري إلى الخليفة الفاطمي بالقاهرة عام 367 هـ أموالا تجاوزت 4.000.000 دينار؛ جمعت بالقسوة من سكان القيروان.<sup>58</sup>

10- كان عمال الدولة الفاطمية يأخذون الرشاوى والجبايات غير القانونية ، وكثيرا ما كان الجند ينهبون أموال الناس ويسلبونهم ويقطعون الطريق عليهم لأدنى ملابس كحدوث فتنة أو خروج على الدولة أو تردد في الولاء لها .

لا نجد تصريحاً من المؤلف يوضح أهدافه من تأليفه لكتابه الأموال ولكن الفترة الزمنية والأحداث التاريخية التي ألف فيها الكتاب، مع موضوعاته ومنهجه كلها قرائن تدل على أن الهدف الأساسي للداودي من هذا التأليف هو توضيح الأزمة المالية التي عايشها المغرب الإسلامي في عصره وتحديد المشاكل في هذا القطاع، والحاجة إلى كتابة جديدة للنظام المالي برؤية مختلفة وتطبيقات مغايرة بناء على معطيات واقع سياسي واجتماعي واقتصادي وبيئي جديد يحتاج إلى حلول جديدة ملائمة .

ومع ذلك فإنه يمكن استنتاج الأهداف العملية التي قصد المؤلف إلى تحقيقها من إشارات المتناثرة، وتأكيداته المستمر على هذه الإشارات التي تترجم انشغالاته ، كما يمكن استخلاص هذه الأهداف من ترتيبه للمسائل التي يتناولها إذ في هذا الترتيب بالذات رسالة لا يمكن إغفالها .  
ومن هذه الأهداف ما يلي<sup>59</sup>:

1- التأكيد على حرمة الملكية الخاصة للأفراد ، ويتضح ذلك من النصوص التي أوردها في مقدمته والمتعلقة ببيان حرمة الدماء والأعراض والأموال إلا بحقوقها المبيّنة شرعا .

2- التأكيد على ذلك ليس مجرد محاولة نظرية ، وإنما هو يرشد إلى هدفه العملي من تأكيد هذه القاعدة النظرية ، وذلك بهجومه الهادئ على ممارسات السلطة السياسية في عهده في أول فصل في الجزء الأول من كتابه بعنوان " نكر ما يجري على أيدي الأمراء من الأموال التي يلونها للناس "

وهو يؤكد في كل مرة هدفه في الهجوم على هؤلاء الأمراء الذين يخوضون في أموال الناس في الفصل الأخير من الجزء الأول بعد بيان حكم الغنائم .

3- للداودي نظرية اقتصادية يمكن استنتاج بعض مبادئها من طرحه لقضايا الأرض الزراعية في عصره، إذ نراه يندد بموقف هؤلاء الأمراء منها ، ويكتسب التنديد بموقفهم من الأرض الخارجية واستيلائهم عليها مغزى أعمق بالنظر إلى أهمية الأرض باعتبارها أهم عناصر الثروة في ذلك الوقت أضرار تملك الأمراء لها وتصرفهم فيها بإيجارها مما أدى إلى تركيز الثروة والسلطة في أيديهم ومن ثم فإن الدعوة إلى إنهاء هذا الوضع أمر بالغ الأهمية في تحقيق إصلاح اقتصادي وسياسي واجتماعي .

4- يصل الداودي في الفصل الرابع من الجزء الثاني إلى حد التصريح بهدفه إذ يناقش حكم أخذ العطاء من الأمراء الذين يخوضون في أموال الناس، وفي هذا الفصل بين حكم ما يجوز للأمراء أخذه من أموال الناس وما لا يجوز، وأساسه في هذا البيان قاعدة حرمة الأموال الخاصة وفتاوى سحنون وغيره من فقهاء المالكية والشافعية والآثار المروية عن عمر بن الخطاب الدالة على حق الخليفة في إجراء راتب لنفسه في حدود الاقتصاد والحفاظ على الأموال والمصالح العامة ، مع استدلاله في هذا كله بالأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

5- وكان الداودي أراد أن يضع حدا لاعتداء الأمراء على الأراضي الخارجية بالاستيلاء عليها وتأجيرها للزراع ، فذهب إلى عدم جواز استئجار أراضي الخراج من هؤلاء الأمراء بناء على أن هذه الأراضي ليست ملكا لهؤلاء الأمراء حتى يتصرفوا فيها بالإجارة أو البيع، وهو يستند في هذه الفتاوى التي يوردها بما رآه علماء المذهب المالكي وغيرهم لتأكيد موقفه .

ولعله مما لا يخفى أن منع الناس من إجارة الأرض الخراجية التي استولى عليها الأمراء بغير حق سوف يؤدي في النهاية - لو التزم الناس بتطبيق رأيه - إلى ترك الأمراء هذه الأرض لأهلها لأنهم لا يتمكنون من زراعتها بأنفسهم فيضطرون بهذا إلى تركها لأهلها .

وهكذا يمكن تلخيص كل تلك الأهداف العملية في هدف واحد وهي وضع حد بقوة العلم والتنظير والفتوى الشرعية للاستيلاء على الملكية الخاصة للأفراد والاعتداء على الأرض الخراجية من طرف حكام وأمراء وعمال الدولة الفاطمية .

ولكن هناك إشكال يطرح نفسه بشدة : ما مدى أهمية وتأثير كتاب الأموال وما يحويه من تنظيمات وفتاوى على السياسة المالية للدولة الفاطمية ؟ هل هذا الكتاب تنظير وتقديم حلول عملية لتنظيم وإصلاح المالية العامة والنظام الاقتصادي ؟ أم هو إحراج للدولة الفاطمية وفضح ممارسات عمالها والتضييق عليهم إعلاميا عن طريق التأليف وتدريس هذه المؤلفات ونشرها ؟ قد يكون كل ذلك قد دار في ذهن الداودي فطبقه .

#### 5- موضوعات كتاب الأموال

كتاب الأموال للداودي كتاب في الاقتصاد والمالية يبرز الموارد المالية لبيت مال المسلمين من أموال الغنيمة والفيء والخمس، وحكم أرض الخراج ، ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وحاول المؤلف أن يظهر العدالة الاقتصادية لدى الخلفاء الراشدين خاصة والدولة الإسلامية عامة كما

حاول أن يخدم مصالح الطبقات الضعيفة من المزارعين بحماية أراضي الخراج من أن تمتلك من طرف الأمراء فيتصرفون فيها بالبيع والإيجار ، وقد وفق من خلال مضامين الكتاب وترتيب فصوله وقضاياها وإيراده للأدلة ومناقشتها والترجيح بينها بما يلاءم تحقيق الأهداف العملية التي قصدها من وراء تأليفه لكتابه الأموال وإملائه وتدريبه لطلبته .

وقد قسم كتابه إلى أربعة أجزاء :

الجزء الأول ويحوي على عشرة فصول ، ونستنتج من عناوين الفصول العشر ومضامينها تأكده على حرمة الاعتداء على الملكية الخاصة للأفراد .

والجزء الثاني يحوي على أربعة فصول ، يتحدث فيها عن الإيرادات والنفقات ، وحكم أراضي الشمال الإفريقي والأندلس ، ليصل إلى أنها ملك لأصحابها لا تصرف للحكام والأمراء عليها بالبيع والإيجار ، ثم يتكلم عن صقلية وعن أثرها على اقتصاديات الشمال الإفريقي، ثم يجعل الفصل الرابع كله بعنوان يوضح مضمونه وهو: «... ذكر ما يترك من عطاء من اتخذ مال الله دولا ومبايعتهم والاقتضاء منهم وأشربتهم وما يحدث لهم من أموال ..» وذلك كله تأكيدا لهدفه الأول وهو احترام الملكية الفردية وعدم الاعتداء عليها.

وأما الجزء الثالث ففيه إحدى عشر فصلا ، يتحدث فيها عن الزكاة ، وأحكام الجهاد والغنائم ومصارفها والجزية وتاريخها وما إلى ذلك مما له علاقة بالحرب والسلم في الدولة الإسلامية. والجزء الرابع والأخير يحوي على ثلاثة فصول تكلم فيها عن الأموال التي لا يعرف أربابها والمسألة وأحكامها، ثم فصل في ذكر الكفاف والفقر والغنى.

#### 6- منهج تأليف كتاب الأموال

يكتشف الباحث منهج الداودي في الأموال من خلال تقسيمه وتفصيل جزئياته واستدلالاته ولكتفه أيضا يكتشف أن اختياره لذلك المنهج كان مقصودا ومتعمدا منه بغية التأكد من أن هذا التأليف قد حقق نسبة كبيرة من الأهداف العملية التي خطط للوصول إليها.

وفيما يلي أهم مميزات منهج الداودي في الأموال :

1- يبدأ عادة بذكر المرويات والنصوص الشرعية مع التعليق عليها بتفسيرها يكتشف عن وجه الاستدلال بها والقصد من إيراده، ويجتهد في إيراد فتاوى علماء المذهب المالكي وغيرهم مما يؤيد صحة ما أخذ به، ويذكر الفتاوى المخالفة لرأيه مع توجيهها وجهة تصرفها عن التصادم التام مع ما يراه .

ولعل إثبات الآراء المخالفة وتوجيهها ذلك التوجيه أكد لرأيه من تجاهلها، وهو يدل على ذكاء الداودي وتبحره في العلوم المختلفة وخاصة الفقهية منها<sup>60</sup>.

2- يعلن الداودي في كثير من فصول كتابه موقفه المعادي للأمراء السابقين عليه أو المعاصرين له المتخوضين في أموال الناس، وينكر عليهم احتكارهم الأرض الخراجية واتخاذهم مال الله دولا بينهم

دون المجتمع واغتصابهم بقوة السلطة حقوق الضعفاء متجاوزين حدود الشرع في احترام الملكيات الخاصة .

3- يبدو ذلك الانحياز في كثير من التحليلات التاريخية التي توقف الداودي عندها لأهميتها في تحديد ملكية أهم عناصر الثروة والقوة آنذاك وهي الأرض الزراعية، من ذلك أنه يتناول في الفصل الثالث من الجزء الثاني وضع الأراضي في شمال إفريقيا والصقلية والأندلس وما إذا كانت هذه الأراضي فتحت صالحا أو عنوة وبعد بحث مستفيض تاريخيا وفقهيا يسرع إلى إيجاب إقرار الأرض بأيدي أهلها استنادا إلى وجودها في أيديهم على مر القرون والعصور .

وأهمية ما توصل إليه يمكن في أنه يشكل أساسا فقهيا لحماية حقوق حائزي هذه الأراضي حتى لا يطاردهم الأمرء ويطردونهم منها بناء على أنه لا حق لهم فيها، وهو يقيم حقهم في هذه الأراضي على أساس من قاعدة "الفتح صلحا" أو قاعدة "العمارة والأحياء" بعد ترك أصحابها الأصليين لها.

4- يفسر وعيه بهذا الهدف بدؤه كتابه بذكر الأحاديث والآيات المؤكدة لحرمة الأموال والأعراض والدماء ، وانتقاله المباشر من ذلك إلى مراجعته مسلك الأمرء ، ونقده لتخوضهم في أموال الناس بغير الحق ، ويعود لذات الموضوع عدة مرات في مناسبات عديدة ، وهو بذلك يضع النصوص الشرعية في سياق عملي على نحو يكسبها تلك الدلالة الواقعية المرتبطة بالرغبة في تطوير الأداء الاجتماعي والاقتصادي وذلك عن طريق إقرار الملكية الخاصة في يد أصحاب الأراضي ، وحماية حقوقهم فيها ، ومنع الاعتداء على هذه الحقوق من قبل السلطة السياسية .

5- هدف واضح كرس تأليفه وعين منهج معيننا فيه بغاية تكريس وتحقيق هدفه الواقعي المتواضع فهو لا يريد تحويل الدولة إلى نصرة مذهب السني أو التخلي عن مذهبها الشيعي ، أو العمل على التغلب عليها وطردها فذلك ما لا سبيل إليه من الناحية الواقعية ، والصراع القائم بين علماء السنة والفاطميين وتنكيل الحكام العبيديين بكل مخالف خير دليل على ذلك، ويقنع الداودي بوجود احترام الدولة لحقوق الأفراد المالية والاقتصادية.<sup>61</sup>

6- حاول الداودي في كتابه الأموال أن ينظر للمالية العامة وللإقتصاد والتوازن الاقتصادي ، وبين وجهة نظره لتدخل الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وهو رفضه الشديد لذلك ، وهو يؤيد حرية النشاط الاقتصادي وعدم تدخل الدولة فيه إلا في حدود ضيقة.

وهناك باحثون في جامعات عديدة بصدد إعداد مذكرات ماجستير وأطروحات دكتوراه حول النظرية الاقتصادية عند الداودي .

7- يظهر توجه الداودي الصوفي في منهجه عند تناوله الموازنة بين الفقر والغنى فهو قد كتب في الرد على البكرية وما ضمنه من اعتراف بالكرامات ورفض للغلو في التصوف ، ومع ذلك نلاحظ غلبة الملكة الفقهية التفصيلية الاستدلالية الواقعية عليه فيصنع ذلك التناول بصيغة فقهية بحتة .

8-وعلى الرغم من وعيه الشديد بأهمية احترام الملكية الخاصة وعدم التعدي عليها فيما نلمسه من ترتيبه للموضوعات ،فإن ذلك لم يمنع من موازنة هدفه ذاك بالعمل على توفير الموارد اللازمة لقيام دولة بوظائفها وأعمالها الواجبة في مجالات التكافل الاجتماعي والدفاعي ، وإقامة المرافق الضرورية للعمارة والإحياء وتوفير الاحتياجات ، وبذلك فالداودي يقصد بوجه عام في تناوله لموضوعات كتابه إلى تحقيق التوازن بين مقصدين :

أولهما : حماية الملكية الخاصة ،والآخر توفير الموارد المالية اللازمة للدولة والتي لا غنى لها عنها في قيامها في وظائفها المختلفة ويتضح ذلك في تناوله للأحكام الشرعية والقواعد الفقهية المتعلقة بهذه الموارد التي درج كتاب الأموال والمؤلفون في موضوع الخراج على تناولها .<sup>62</sup>

9-يستطرد الداودي لبيان الأضرار التي ترتبت على إغراق بلاد الشمال الإفريقي بمواد الطعام والسلع المستوردة من صقلية بعد فتحها ،مما أدى إلى انتشار هذه المواد في الشمال الإفريقي وركود ميثلاتها المحلية لارتفاع أثمانها عن المستوردة من صقلية ، وهذا هو معنى ما ينقله الداودي عن سحنون من قوله : ( ... ما فتحت على المسلمين بلاد شر من صقلية ... ) وإنما ذلك للضرر الذي حدث لبلاد الشمال الإفريقي من هذا الإغراق .<sup>63</sup>

ولعل الداودي يشير بهذا إلى وجوب حماية الدولة للإنتاج المحلي في أقاليمها المختلفة ، حتى لا تتأثر بالقدرات المتميزة على الإنتاج لإقليم آخر مما يعود بالضرر على الناس ، و يؤدي إلى انخفاض موارد الدولة .

10- يتناول الداودي موضوعا على قدر كبير من الأهمية في بلاد الشمال الإفريقي وهو أحكام الآبار و المياه ، ويشير إلى عرف خاص بالشمال الإفريقي و هو تداول البيع للحق في المياه ، ولا يصعب إدراك أهمية الأحكام الخاصة بضبط الانتفاع بالمياه و تعلقها بالأموال الواجبة للدولة في بيئات الشمال الإفريقي الشحيحة في مواردها المالية ، و لهذا لا يألو الداودي جهدا في ضبط هذه الأحكام على نحو قد يختلف عن غيره من الفقهاء الذين عاشوا في بلاد تجرى فيها الأنهار العظام كالنيل و دجلة و الفرات.<sup>64</sup>

11-يضبط الداودي الأحكام المتعلقة بمصارف الدولة الإسلامية التي تشمل الدفاع والإنفاق على التنمية و عمارة الأراضي الزراعية ، وإجراء الأرزاق و الرواتب على العمال و الموظفين المعينين من طرف الدولة للقيام بمصالح المسلمين، أمّا الزكاة فمصارفها محددة بالنص القرآني للإنفاق في مجالات التكافل الاجتماعي .<sup>65</sup>

و يمكن في الأخير أن نضيف ميزات معيّنة طبعت منهج الداودي في كتابه بطابع خاص أهمها: الميزة الأولى: غياب الأحكام المنطقي في ترتيب موضوعات كتابه الأموال، فهو يتناول الموضوع الواحد في أكثر من موضع في كتابه و ربما ذلك راجع لتأكيد أهدافه العملية التي ما فتئ يركز عليها في مختلف مواضيع كتابه.



الميزة الثانية : ألقى الداودي الضوء على كثير من الحقائق التاريخية المتعلقة بزراعة الأرض و الخراج و العشر و غيرها من المؤن في الشمال الإفريقي و المناطق الإسلامية الأخرى المجاورة له كالأندلس و صقلية ، و مع ذلك فإنه لم يبذل مجهودا مماثلا في تناوله للمصارف التي تنفق فيها هذه الموارد.

الميزة الثالثة : لا يوجب الداودي على الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي ، فهو يميل إلى إطلاق الطاقات الفردية و تقييد دور الدولة إلا فيما لا بد منه .

الميزة الرابعة : لا يكتفي الداودي بتقرير الأحكام الشرعية على نحو جاف يعتمد المنطق و العقل في تقاريره ، و إنما يأخذ قارئه معه و يثير مشاعره و عواطفه بترديد هذه الروايات والأحداث التي وقعت في العصور المثالية للحياة الإسلامية ، وهو لا يورد هذه الروايات لكي يستمد منها الدليل على الحكم الشرعي الذي ينتصر له فقط، وإنما تراه يوردها في كثير من الأحيان و كأنه يقصد إيرادها لذاتها لتحريك العواطف و إثارة المشاعر .

الميزة الخامسة: لا نكون مبالغين إذا افترضنا ارتباط أسلوب المؤلف في التناول بالأهداف العملية التي سعي لتحقيقها وهي :

1 - وجوب حماية الملكية الخاصة .

2 - تقييد أيدي الحكام و الأمراء و الولاة الذين يتخوضون في أموال الناس بغير حق .

3 - تحديد موارد الدولة و مصارفها .

4 - إيصال رسالة للأمير مفادها أنّ هذه الأموال ليست حقه يتصرف فيها كما يشاء و إنما هو كولي اليتيم يدير ما يرد إلي بيت مال المسلمين في مصالحهم .

وهو لذلك لا يلجأ إلي الأسلوب المنطقي الصارم للإقناع بما يريده ، و إنما يستحضر مع ذلك تلك المرويات وأحداث التاريخ وسلوك كبار الصحابة و أنقياء الأمة بما يضمن لفكرته البساطة والوضوح و القبول .

#### 7-مقارنته مع كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي

يشير د .حسين مؤنس في مقدمة تحقيقه لكتاب الخراج ليحي بن آدم القرشي إلي أنّ أهم كتابين في الأموال هما كتاب "أبي عبيد" وكتاب " الداودي " ثم يقول: «... وهذا الأخير خاص بالأموال في الجناح الغربي لدولة الإسلام أي المغرب و الأندلس و صقلية...»<sup>66</sup>

انطلاقا من هذه المقولة فإننا نحاول إجراء موازنة بسيطة و عامة بين الكتابين وقبل ذلك يجدر الإشارة إلي أمرين هاميين:

الأول : موضوعات الخراج و الأموال موجودة في التراث الفقهي بصفة عامة ، إذ نجد المطولات الفقهية تعقد أبوابا عديدة لتناول الفيء و الغنيمة و الخراج و الجزية و الزكاة و العشور و الركاز و المعادن ، ومنه فإن الباحث في مثل هذه الموضوعات يجد بغيته بالرجوع إلي كتب المذاهب الفقهية المعتمدة وكتب الأحكام السلطانية .

الثاني : الداودي توفي سنة 402 هـ وكتابه الأموال ألف ودرس قبل هذا التاريخ دون شك وهناك كتب ألقت خصيصا في مثل هذه المواضيع دون غيرها قبل هذا التاريخ ، هل استفاد منها الداودي ؟ هل إطلع عليها ؟ سؤال إجاباته تحتمل الإيجاب أكثر من النفي .

نذكر هذه الكتب في الخراج و الأموال الأقدم ثم الأحدث منها :

- 1-كتاب "الخراج " لأبي يعقوب بن إبراهيم يوسف القاضي ت 182 هـ . وهو أول كتاب مدون وصل إلينا مخصص لموضوع فقهي معين وهو الأموال و الخراج .
- 2-كتاب " الخراج " للإمام يحي بن آدم الفرشي ت 203 هـ .
- 3-كتاب "الأموال " لأبي عبيد القاسم بن سلام ت 224 هـ .
- 4-كتاب " الأموال " لحميد بن زنجويه تلميذ أبي عبيد ت 251 هـ .
- 5-كتاب " الخراج " لقدامة بن جعفر ت 309 هـ .

\*التعريف بأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي<sup>67</sup> (151هـ - 224 هـ) :

الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام أحد أئمة الكبار في اللغة و الفقه و الحديث و التفسير حتى قال فيه لإمام أبو عمرو الدائي «...أبو عبيد إمام أهل دهره في جميع العلوم ...» بالإضافة إلى إمامته في التدين و الصلاح و التمسك بالسنة و الأدب و النبل حتى قال عنه ابن قيم الجوزية : « كان جبلا نفخ فيه الروح علما و جلاله ونبلا و أدبا»

أصله من هرة بخراسان ولم يذكر كل من ترجم لأبي عبيد شيئا عن أسرته و حياته الاجتماعية سوى أن أباه كان عبدا روميا لرجل من هرة.

تلقى أبو عبيد مبادئ العلوم في هرة، ثم صار يتنقل بين بغداد و البصرة و الكوفة و غيرها من مدن العراق يسمع من علمائها و يأخذ عنهم . ثم عاد إلي خراسان وولي قضاء طرطوس ثماني عشرة سنة ، ثم عاد بعدها إلي بغداد وهناك اتصل بعبد الله بن طاهر والي خراسان فلم يحوجه إلى طلب المعاش إذ أجرى له عشرة آلاف درهم في كل شهر .

ثم رحل إلى مصر و الشام بصحبة الإمام يحي بن معين ، ثم عاد إلى بغداد مرة أخرى ثم خرج إلى مكة حاجا و المدينة زائرا ، واستزاد في كل رحلاته علما وذكرا و لكنّه في الأخير اختار مكة المكرمة جوارا له إلى أن توفي في محرم 224 هـ.

ومن شيوخه : الأصمعي و الكسائي و أبو عبيد معمر بن المثنى و الفراء في اللغة .

وفي القراءات : إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير المدني ، و الكسائي وغيرهما .

وفي الحديث : إسماعيل بن عياش أبو عتبة العنسي محدث الشام وسفيان بن عيينة الكوفي ثم المكي محدث الحرم، و عبد الله بن مبارك ويحي بن سعيد القطان وغيرهم .

وفي الفقه : الإمام الشافعي ، و الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة و القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة و سفيان بن عيينة وشريك بن عبد الله النخعي .

ومن تلاميذه : أشهرهم : أحمد بن حنبل وسعيد بن الحكم بن أبي مريم المصري وعلي بن عبد الله بن المديني و البخاري محمد بن إسماعيل صاحب الجامع الصحيح ووكيع بن الجراح ويحي بن معين وهؤلاء من أقرانه، ومن غير أقرانه كثر أشهرهم إبراهيم بن إسحاق الحربي البغدادي و أحمد بن يحيى البلاذري وغيرهما كثير .

### كتاب " الأموال " لأبي عبيد بن سلام بن سلام:

جاء اسم الكتاب "الأموال" هكذا مختصرا عند من ترجم لأبي عبيد ، ولكن الحافظ بن كثير في تفسيره ذكر اسم الكتاب كاملا فقال : «...قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام - رحمه الله - في كتاب "الأموال الشرعية وبيان جهاتها و مصارفها"<sup>68</sup>...»

يعتبر كتاب الأموال من المصادر الأساسية ، النادر مثلها في بابها من الكلام عن كل ما يتعلق بالنظام المالي في الإسلام من زكاة و أحكامها و الصدقات و الفية من جزية و خراج و الخمس وغيرها من موارد بين مال المسلمين .

وقد ذكر أبو عبيد رحمه الله موضوع كتابه ، وبين الأموال التي سيتحدث عنها وأنها ثلاثة الفية و الخمس و الصدقة ، وهي أسماء مجملة ، يجمع كل واحد منها أنواعا من المال ،فأما الصدقة فزكاة أموال المسلمين .... وأما مال الفية فما أجتبي من أموال أهل الزمة مما صولحوا عليه من جزية رؤوسهم ومنه خراج الأراضين ... وأما الخمس فخمس غنائم أهل الحرب .... وفي كل ذلك سنن وأذكار تأتي في مواضعها إن شاء.<sup>69</sup>

### منهج أبي عبيد في كتابه الأموال

1 - لقد سار أبو عبيد في عرضه للمسائل الفقهية في هذا الكتاب بذكر الباب ثم تقسيمه إلى فروع ومسائل ، ثم يعرضها مسألة مسألة ذاكرا الآراء فيها من لدن الصحابة إلي التابعين إلي فقهاء زمانه ، مدللا لكل رأي مكثرا من ذكر الأحاديث و الآثار في ذلك ، مناقشا لتلك الآراء مرجحا ليتوصل إلي الرأي الذي يختاره مصرحا به .

2 - بين أبو عبيد في مقدمة كتابه أن في أصناف الأموال التي سيتحدث عنها سننا و أذكارا كثيرة ، لكن كان منهجه ألا يذكر كل ما ورد من السنن و الآثار وذلك لئلا يطول الكتاب ، فيمل بل اختار منها ما رآه مناسبا ، ويبدو هذا واضحا جليًا في عباراته عبر ثنايا الكتاب كقوله «وفي هذا أحاديث كثيرة ، يطول بها الكتاب »

3- ملأ أبو عبيد كتابه فوائدا منها :

أ - ذكره سبب تباين الحكم بين أمرين متشابهين ، يتصور أن الحكم فيهما واحد ، معللا ذلك دافعا الشبه عنه .

ب- اهتمامه بدفع ما قد يتوهم أو يثير شبهة في أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولذا تراه يوجه أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويوضحها ويذكر ما تحمل عليه من أوجه الصواب إن كان هناك أي شيء يثير الشبهة دفعا لها .

ج - اهتمامه بذكر التباين الموجود في الأخبار بين رواية أهل الحديث ورواية أهل السير ، وقد يوردهما بدون ترجيح بينهما .<sup>70</sup>

### ثناء العلماء على الكتاب :

نال كتاب الأموال لأبي عبيد ثناء العلماء في كل عصر ،من محدثين وفقهاء ، ساعين في الوقوف عليه ، ناقلين عنه ،مستفيدين منه .

\*قال الحافظ ابن حجر«... كتابه في الأموال من أحسن ما صنف في الفقه و أجوده»<sup>71</sup>

\*ومما يدل على مكانة هذا الكتاب عند كبار العلماء اعتمادهم عليه في الفقه و الحديث و إكثار نقولهم عنه كما فعل ابن زنجويه في كتابه الأموال فقد أكثر النقل عن كتاب أستاذه أبي عبيد .

\*قام باختصار كتاب الأموال لأبي عبيد عبد الملك بن العاص السعدي ت 303 هـ ، و حقق عدة مرات منها ماحققه محمد خليل هراس .<sup>72</sup>

من الموازنة بين الكتابين الأموال لأبي عبيد و الأموال للداودي يمكن استنتاج مايلي :

1- كل من أبي عبيد و الداودي بارعين في الفقه و الحديث ،فجاء كتاب كل واحد منهما آية في الاستدلال بالأحاديث و الآثار و الدقة الفقهية.

2- كل واحد فيهما كان مجتهدا في كتابه يدل على ذلك كثرة الترجمات والاختيارات .

3- اختيار الداودي " الأموال " اسما لكتابه قد تكون فيه دلالة على اطلاعه على كتاب الأموال لأبي عبيد .

4- كل الموضوعات التي تناولها أبو عبيد تناولها الداودي مع إضافة المسائل المستخدمة في عصره ، وآراء و اجتهادات الفقهاء فيها .

5- لتغير الأوضاع السياسية و الظروف الاجتماعية بين عصري الفقيهين أثره البين في كتاب الأموال للداودي إذ كتاب أبي عبيد تنظيري وكتاب الداودي عملي واقعي .

### خاتمة :

هكذا نخلص إلى أنّ الداودي كان بحق ممن برعوا في التأليف في الحديث والفقه ، فكان من أوائل من شرحوا صحيح البخاري ونقل عنه الحافظ بن حجر والحافظ بن عبد البر كثيرا ، كما كان من الأوائل الذين كتبوا في الأموال مشرقا ومغربا وحاز قصب السبق في كتابه الأموال تفصيلا لما

شهده المغرب العربي من نظم مالية واقتصادية مختلفة عن مثيلاتها في كثير من التفصيلات في المشرق العربي.

---

<sup>1</sup> -القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أحكام مذهب مالك ، تحقيق أحمد بكير محمود، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، دط، دت، ج3، ص 623. وإبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، تحقيق د.علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دط، دت، ج1، ص 141-142.

<sup>2</sup> -خير الدين الزركلي الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، سنة 2002م ج1 ، ص264.

<sup>3</sup> محمد بن محمد بن مخلوف ، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الفكر ، سوريا ، ط1، ص 111

<sup>4</sup> -القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، المصدر السابق ، ج3، ص623.

<sup>5</sup> القاضي عياض ، المصدر نفسه ، ج3 ، ص 623. وابن فرحون ، الديباج ، المصدر السابق ، ج1 ، ص 141-142.

<sup>6</sup> أنظر ترجمته في : القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، المصدر السابق ، ج3 ص710.

<sup>7</sup> القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، المصدر نفسه ، ج3، ص710.

<sup>8</sup> عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط7، سنة 1415هـ-1994م، ج1، ص 273-274.

<sup>9</sup> القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، المصدر السابق ، ج3، ص716.

<sup>10</sup> المصدر نفسه ، ج3 ، ص 623.

<sup>11</sup> المصدر نفسه ، ج3 ، ص 623.

<sup>12</sup> د.محمد أحمد سراج ود.علي جمعة محمد ، مقدمة تحقيق كتاب الأموال للداودي دار السلام للطباعة والنشر ، مصر ، ط2، سنة 2006، ص 43 .

<sup>13</sup> راجع ترجمته في ، محمد بن محمد بن مخلوف ، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، المصدر السابق، ص119. وأبو القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال، كتاب الصلة، تحقيق شريف أبو العلا العدوي ، مكتبة الثقافة الدينية مصر ، ج2 ، ص 311

<sup>14</sup> أنظر ترجمته في : ابن بشكوال ، كتاب الصلة ، المصدر نفسه ، ج1، ص278-279.

<sup>15</sup> ابن حجر العسقلاني ، المعجم المفهرس ، تحقيق محمد شكور الميادين ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط1 ، سنة1998، ج1 ، 398 ، رقم 1755-1756 .

<sup>16</sup> - ابن بشكوال، كتاب الصلة، المصدر السابق ، ج1 ، ص 280-281 .

<sup>17</sup> حمزة أبو فارس ، أضواء على جوانب من حياة ليبيا العلمية ، موقع ليبيا جيل بتاريخ 2008/11/29

<sup>18</sup> موقع كلمات، www.KL28.com-فتاوى الأزهر ودار الإفتاء في 100 عام، بتاريخ 2008-11-29

<sup>19</sup> أنظر كتب التراجم السابقة المذكورة في البحث .

<sup>20</sup> د. حمزة أبو فارس ، أضواء على جوانب من حياة ليبيا العلمية ، المرجع السابق .

<sup>21</sup> والصحيح أن الخطابي توفي سنة 383 هـ

<sup>22</sup> حاجي خليفة ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، لبنان، دط، دت، ج1، ص545 بتصرف.

<sup>23</sup> ابن حجر العسقلاني ، المعجم المفهرس ، المصدر السابق ، ج1 ص 398 ، رقم 1755 و 1756 .

<sup>24</sup> د. حمزة أبو فارس ، المرجع السابق .

<sup>25</sup> الطاهر بونابي ( نشأة وتطور الأدب الصوفي في المغرب الأوسط ) مقال في مجلة حوليات التراث ، مستغانم ، العدد رقم 02 ، سنة 2004 ص 12 .

<sup>26</sup> القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، المصدر السابق ، ج3، ص623.

<sup>27</sup> د. محمد أحمد سراج ، ود. على جمعة ، مقدمة تحقيق كتاب الأموال ، المصدر السابق ، ص 45 .

<sup>28</sup> المصدر نفسه ، ص 45 .

<sup>29</sup> القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، المصدر السابق ، ج3، ص623.

<sup>30</sup> عبد الرحمان الجيلاني ، تاريخ الجزائر العام ، المرجع السابق، ج1، ص273-274 .

<sup>31</sup> المرجع نفسه ، ج1 ص 273-274 .

<sup>32</sup> القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، المصدر السابق ، ج3، ص623.

<sup>33</sup> ابن فرحون ، الديباج المذهب ، المصدر السابق ، ج1 ص141-142 .

<sup>34</sup> الذهبي ، سير أعلام النبلاء، تحقيق محمد نعيم الأرنؤوط، مؤسسسة الرسالة، ط9، سنة1413هـ، ج8، ص87. وج17، ص178.

<sup>35</sup> ابن فرحون ، المصدر السابق ، ج1 ص 141-142.

<sup>36</sup> - محاضرة لد: سعيد فكرة ، أستاذ بجامعة باتنة.

<sup>37</sup> الحجوي الثعالبي ، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي 126/3 نقلا عن مقدمة تحقيق كتاب الأموال للداودي ، المصدر السابق ، ص 44 .

<sup>38</sup> د. مصطفى حميداتو ، أضواء على المحدثين الجزائريين الذين خدموا صحيح الإمام البخاري ، مقال منشور في موقع ميراث السنة بتاريخ 2008/29.

<sup>39</sup> أحمد بن محمد المقرئ التلمساني : نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، ت.د.إحسان عباس ، دار صادر، بيروت ، د ط ، سنة 1968 ، ج 5 ، ص : 433

<sup>40</sup> راجع ، علي محمد محمد الصلابي ، الدولة العبيدية في ليبيا ، دار البيارق الأردن ، ط 1 ، 1998م ، ص 47-53 .

<sup>41</sup> راجع تفصيل ذلك ، د. مصطفى غالب ، تاريخ الدعوة الاسماعيلية ، دار الأندلس ، ط 3 ، 1979 م ، ص 162-166 . وعلي محمد محمد الصلابي ، الدولة العبيدية ، المرجع السابق ، ص 52-53 .

<sup>42</sup> علي محمد محمد الصلابي ، المرجع السابق ، ص 51 .

<sup>43</sup> -أبو عبد الله محمد الصنهاجي ، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم تحقيق وتعليق جلول أحمد البدوي ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط ، 1984 م ، ص 23 .

<sup>44</sup> أبو عبد الله محمد الصنهاجي ، المصدر السابق ، ص 22 .

<sup>45</sup> -القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، المصدر السابق ، ج 3 ص 719.

<sup>46</sup> -أبو عبد الله محمد الصنهاجي ، المصدر السابق ، ص 50.

راجع أيضا : علي محمد محمد الصلابي ، المرجع السابق ، ص 80-81

<sup>47</sup> علي محمد محمد الصلابي ، المرجع السابق ، ص 112 وما بعدها .

<sup>48</sup> المرجع نفسه ، ص 83 .

<sup>49</sup> المرجع نفسه ، ص 50 .

<sup>50</sup> القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، المصدر السابق ، ج 3 ص 719.

<sup>51</sup> علي محمد محمد الصلابي ، المرجع السابق ، ص 55.

<sup>52</sup> القاضي عياض ، ترتيب المدارك ، المصدر السابق ، ج 3، ص 719

<sup>53</sup> القاضي عياض ، المصدر السابق ، ج 3 ص 709 .

<sup>54</sup> المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 709 .



<sup>55</sup> الامام المازري ، المعلم بفوائد مسلم ، تقديم وتحقيق الشيخ محمد الشاذلي النيفر ، الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر ، ج، 1 ص 13-14.

<sup>56</sup> المصدر نفسه، ص21.

<sup>57</sup> د.حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح العربي إلى بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر، الدار السعودية للنشر والتوزيع، دط، 1987، ص500 نقلا عن مقدمة تحقيق الأموال للداودي، المصدر السابق، ص16.

<sup>58</sup> -المرجع نفسه، ص17.

<sup>59</sup> إيعاظ الحنفاء للمقرئزي، ج1، ص175 نقلا عن مقدمة تحقيق كتاب الأموال للداودي، المصدر السابق، ص18.

<sup>60</sup> مقدمة تحقيق كتاب الأموال للداودي، المصدر السابق، ص8-10.

<sup>61</sup> المصدر نفسه، ص10-11.

<sup>62</sup> المصدر نفسه، ص15.

<sup>63</sup> المصدر نفسه، ص19-20 بتصرف

<sup>64</sup> المصدر نفسه، ص22-23.

<sup>65</sup> المصدر نفسه، ص26-28.

<sup>66</sup> المصدر نفسه، ص31-32.

<sup>67</sup> المصدر نفسه، ص39.

<sup>68</sup> تراجع ترجمته في :سائد بكداش، أبو عبيد القاسم بن سلام، دار القلم ،دمشق، ط1423، 2-2002.

<sup>69</sup> المرجع نفسه، ص137-138.

<sup>70</sup> أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر، القاهرة، ط3، سنة 1401هـ-1981م، ص21-22.

<sup>71</sup> سائد بكداش، أبو عبيد القاسم بن سلام، المرجع السابق، ص138-140.

<sup>72</sup> المرجع نفسه، ص140-142.